الأمم المتحدة S/2025/625

مجلس الأمن

Distr.: General
7 October 2025
Arabic
Original: English

التقرير نصف السنوي الثاني والأربعون للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

أولا - معلومات أساسية

1 - هذا هو التقرير نصف السنوي الثاني والأربعون للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وهو يتضمن استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع في 25 نيسان/أبريل (S/2025/254)، وهو يتناول ما جدّ من تطوّرات حتى 11 أيلول/سبتمبر.

ثانيا - تنفيذ القرار 1559 (2004)

ألف - سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

2 - أكّد مجلس الأمن من جديد في قراره 1559 (2004) دعوته إلى الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم عام 1989 الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. وظلّ تحقيق هذا الهدف يحتل الأولوية في سياق ما تبذله الأمم المتحدة من جهود.

3 - وفي عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكّد القادة اللبنانيون من جديد التزامهم بضمان حصر السلاح بيد الدولة. وفي 15 و 16 تموز/يوليه، عقدت الحكومة جلسةً عامة لمناقشة سياستها. وفي تلك الجلسة، نالت الحكومة الثقة بأغلبية 69 صوتا مقابل تسعة أصوات، وامتناع أربعة نواب عن التصويت. وأكد رئيس الوزراء نوّاف سلام، في ردّه على النواب، عزم حكومته على ضمان انسحاب إسرائيل من النقاط الخمس و "المنطقتين العازلتين، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية على البلد، وبسط سلطة الدولة شمال نهر الليطاني وجنوبه على حد سواء". كما أعاد التأكيد على أن "ما جاء في خطاب القسم والبيان الوزاري ... هو التزام، بل قرار لا لبس فيه ولا رجعة عنه، وأن بسط سيادة الدولة على أراضيها كافة وبقواها الذاتية وحصر السلاح وقرار الحرب والسلم بيدها واحترام القرارات الدولية، ولا سيما القرار 1701 ... مسؤوليات...تحقق الصالح اللبناني العام". وأضاف أن "ترتيبات وقف الأعمال العدائية تنص على "البدء" من جنوب الليطاني. ولا يعيق استكمال ذلك إلا الاحتلال الإسرائيلي للتلال الخمس وغيرها من أراضٍ لبنانية".

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وأجرى سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى تركيا ومبعوثها الخاص إلى الجمهورية العربية السورية توماس برّاك خمس زيارات إلى لبنان في 19 حزيران/يونيه و 7 تموز/يوليه و 25 و 26 تموز/يوليه و 18 آب/أغسطس وفي 26 و 27 آب/أغسطس. وأفادت التقارير أن السيد برّاك قدّم خلال هذه الزيارات مقترحات أمريكية لنزع سلاح حزب الله، من بين مسائل أخرى.

5 - وفي خطاب رئيس الجمهورية اللبناني جوزاف عون الذي ألقاه في وزارة الدفاع في 31 تموز/يوليه، حدد الرئيس المطالب اللبنانية ردّا على المقترحات الأميركية، بما في ذلك: "الوقف الفوري للأعمال العدائية الإسرائيلية وانسحاب إسرائيل خلف الحدود المعترف بها دوليا، وإطلاق سراح الأسرى، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها، وسحب سلاح جميع القوى المسلحة ومن ضمنها حزب الله وتسليمه إلى الجيش اللبناني، وتأمين مبلغ بليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا لفترة عشر سنوات من الدول الصديقة لدعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية وتعزيز قدراتهما"، وكذلك "إقامة مؤتمر دولي للجهات المانحة لإعادة إعمار لبنان في الخريف المقبل".

6 - وفي اجتماع لمجلس الوزراء عُقد في 5 آب/أغسطس وخُصّص لمناقشة مسألة حصر السلاح بيد الدولة، كلّف مجلس الوزراء الجيش اللبناني بإعداد خطة لتنفيذ حصر السلاح بيد الدولة بحلول 31 آب/أغسطس. وفي جلسة متابعة لمجلس الوزراء عقدت في 7 آب/أغسطس، انسحب منها الوزراء الشيعة، "أقرّت الحكومة أهداف [... الورقة الأمريكية] المتعلقة بتمديد وتثبيت اتفاق وقف الأعمال العدائية، في ضوء التعديلات التي كان قد أدخلها المسؤولون اللبنانيون". وتشمل هذه الأهداف "الإنهاء التدريجي للوجود المسلح لجميع الجهات غير الحكومية بما فيها حزب الله في كافة الأراضي اللبنانية، جنوب الليطاني وشماله"، فضلا عن "ضمان انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية ووقف جميع الأعمال العدائية، بما في ذلك الانتهاكات البرية والجوية والبحرية".

7 - وبعد جلسة 7 آب/أغسطس، ذُكر أن حزب الله أعلن أنه سيتعامل مع قرار مجلس الوزراء "وكأنه غير موجود"، واصفا إياه بأنه "مخالفة ميثاقية واضحة"، وقال إن انسحاب وزراء حزب الله وحركة أمل من الجلسة هو تعبير عن رفض ذلك القرار. وفي مقابلة مع إحدى وسائل الإعلام في 8 آب/أغسطس، قال رئيس كتلة حزب الله النيابية، النائب محمد رعد: "نحن حريصون على السلم الأهلي، ولكن بعد هذا القرار لا ندري ما هي الضمانة لاستمراره".

8 - وكان الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي في جمهورية إيران الإسلامية، علي لاريجاني، قد أشار خلال زيارته إلى لبنان في 13 آب/أغسطس إلى أن إيران لا تؤيد "الأوامر التي جرى من خلالها تحديد الجدول الزمني"، ورأى أنه "لا ينبغي للدول أن توجّه أوامرها إلى لبنان"، مؤكدا أنّ جمهورية إيران الإسلامية لا تنوي التدخل في الشؤون الداخلية للبنان وتحترم أي اتفاقات تنسقها الحكومة اللبنانية مع الفصائل المحلية. وكان مكتب الرئاسة اللبنانية قد أكد في بيان أصدره عقب لقاء الرئيس عون مع السيد لاريجاني يومها أن "لبنان راغب في التعاون مع إيران ضمن حدود السيادة والصداقة القائمة على الاحترام المتبادل"، لافتا إلى "أن اللغة التي سمعها لبنان في الفترة الأخيرة من بعض المسؤولين الإيرانيين غير مساعِدة". كما شدد على أن العلاقات بين البلدين "لا يجب أن تكون من خلال طائفة واحدة أو مكوّن لبناني واحد، بل مع جميع اللبنانيين"، وأن "الدولة اللبنانية مسؤولة من خلال مؤسساتها الدستورية والأمنية عن حماية كافة المكونات اللبنانية". وبالمثل، قال رئيس الوزراء سلام في منشور له على وسائل التواصل الاجتماعي: "في لقائي مع الدكتور علي لاريجاني، أعربت له بكل صراحة أن التصريحات الأخيرة لبعض

المسؤولين الإيرانيين، مرفوضة شكلا ومضمونا. فهذه المواقف، بما انطوت عليه من انتقاد مباشر لقرارات لبنانية اتخذتها السلطات الدستورية في البلد، ولا سيما تلك التصريحات التي حملت تهديدا صريحا، [تشكّل خروجا صارخا عن الأصول الدبلوماسية وانتهاكا لـــ [مبدأ] احترام السيادة اللبنانية]". وأضاف أن "قراراتنا السيادية نابعة من مصلحتنا الوطنية، بما فيها أي خطط أو جداول زمنية".

9 - وقال السيد برّاك عقب اجتماعه مع الرئيس عون في 18 آب/أغسطس "إن الحكومة اللبنانية أدت دورها بإقدامها على الخطوة الأولى"، وحثّ إسرائيل على القيام بمبادرة موازية. "وبحسب بيانات صادرة عن مكاتب الرئيس عون ورئيس مجلس الوزراء سلام ورئيس مجلس النواب نبيه برّي، حثّ كلّ منهم الولايات المتحدة على ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها على الأراضي اللبنانية والانسحاب من النقاط الخمس و "المنطقتين العازلتين"، معتبرين أن هذه الإجراءات ضرورية لبسط سلطة الدولة في لبنان. وذكر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في بيان نشره على وسائل التواصل الاجتماعي في 25 آب/أغسطس أنه "إذا اتخذ الجيش اللبناني الخطوات اللازمة لتنفيذ نزع السلاح من حزب الله، فإسرائيل ستضطلع بإجراءات مقابلة، بما فيها الخفض التدريجي لوجود الجيش الإسرائيلي بالتنسيق مع الآلية الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة".

10 - وفي 5 أيلول/سبتمبر، قدم الجيش اللبناني إلى مجلس الوزراء خطة تنفيذ حصر السلاح بيد الدولة بحلول 31 آب/أغسطس، استجابةً لطلب مجلس الوزراء المقدم في 5 آب/أغسطس. وانسحب الوزراء التابعون لحزب الله وحركة أمل من الجلسة. وفي بيان صدر عقب الجلسة "رحّب مجلس الوزراء بالخطّة التي وضعتها قيادة الجيش ومراحلها المتتالية، لضمان تطبيق قرار بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية حصرا، وحصر السلاح بيد السلطات الشرعية. وأخذ علما بها وفقا لما هو منصوص في اتفاق الطائف، وقرار الأمم المتحدة 1701 وخطاب القَسَم لفخامة رئيس الجمهورية والبيان الوزاري للحكومة الحالية، والتي أكد عليها بتفصيل ووضوح كاملين إعلان وقف الأعمال العدائية من قبل الطرفين. وقرّر مجلس الوزراء الإبقاء على مضمون الخطة ومداولاته بشأنها سريا، وعلى أن ترفع قيادة الجيش تقريرا شهريا بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء".

11 - وفي سياق التصعيد العسكري بين جمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل في حزيران/يونيه 2025، أدانت وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية في 13 حزيران/يونيه الاعتداء الإسرائيلي على جمهورية إيران الإسلامية وحذرت من "عواقب هذا التصعيد الخطير على الأمن والسلم الإقليمي والدولي"، مضيفة أنها "تتابع اتصالاتها لتجنيب لبنان أي تداعيات سلبية لهذا العدوان". وكان الرئيس عون قد ترأس جلسةً لمجلس الوزراء في 16 حزيران/يونيه، شدّد فيها على ضرورة "إبعاد لبنان عن الصراعات لا شأن له بها". وكذلك أدان رئيس مجلس الوزراء سلام في تلك الجلسة "العدوان" الإسرائيلي على جمهورية إيران الإسلامية وشدّد على "ضرورة استمرار العمل على تثبيت الاستقرار، ولا سيما في الجنوب، والحؤول دون زج لبنان أو توريطه بأي شكل من الأشكال في الحرب الإقليمية الدائرة". وقد أعرب حزب الله عن تضامنه مع جمهورية إيران الإسلامية وأدان "العدوان" الإسرائيلي وامتناعه عن المشاركة في الأعمال العدائية.

12 - وواصلت إسرائيل قصف الأراضي اللبنانية يوميا تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، متسببةً في وقوع ضحايا بين المدنيين وفي إلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي اقتحام المجال الجوي اللبناني منتهكا السيادة اللبنانية وقراري مجلس الأمن 1559 (2004) و 1701 (2006). وقال إنه يستهدف في المقام الأول البنية التحتية لحزب الله أو عناصره أو قدراته، بالإضافة إلى استهدافه جماعات مسلّحة أخرى غير تابعة للدولة. وفي 27 نيسان/أبريل، نفّذ جيش الدفاع الإسرائيلي غاراته الجويّة الأوسع على الضاحية الجنوبية لبيروت منذ دخول وقف الأعمال العدائية حيز التنفيذ. ففي ذلك اليوم، ذكرت

إسرائيل أنها "قصفت وفككت منشأة تخزين في منطقة الضاحية في بيروت، خُزّنت فيها صواريخ دقيقة تابعة لحزب الله". وفي اليوم ذاته، أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، بيانا مشتركا ذكرا فيه: "أن إسرائيل لن تسمح لحزب الله بأن يزداد قوة ويشكل أي تهديد لها، في أي مكان من لبنان".

13 - وأدان الرئيس عون الغارات الجوية الإسرائيلية على بيروت فذكر أنّ: "على الولايات المتحدة وفرنسا، بوصفهما ضامنَين لتفاهم وقف الأعمال العدائية، أن يتحملا مسؤولياتهما ويجبرا إسرائيل على التوقف فورا عن اعتداءاتها". وصدرت عن رئيس الوزراء سلام ووزير الخارجية والمغتربين رسائل مماثلة. وأضاف الرئيس عون: "أنّ استمرار إسرائيل في تقويض الاستقرار سيزيد من حدة التوترات ويضع المنطقة أمام مخاطر حقيقية تهدد أمنها واستقرارها" واصفا الغارات بأنها 'مرفوضة تحت أي ذريعة'". وفي معرض إدانته للهجوم، حذّر الجيش اللبناني من أن "إمعان إسرائيل في خرق الاتفاق، ورفضها التعاون مع لجنة مراقبة وقف الأعمال العدائية ... من شأنه أن يدفع المؤسسة العسكرية إلى تجميد التعاون مع لجنة مراقبة وقف الأعمال العدائية في ما خص الكشف على المواقع".

14 - وفي 8 تموز/يوليه، شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي غارات جوية بالقرب من طرابلس في شمال لبنان، فأسفر ذلك عن مقتل شخصين وإصابة ثلاثة آخرين، حسب وزارة الصحة العامة في لبنان. وقد تبنّى المتحدث الرسمي باسم جيش الدفاع الإسرائيلي لوسائل الإعلام العربية المسؤولية عن الهجوم في اليوم نفسه، ذاكرا أن الشخص المستهدف هو عضو في حركة حماس. وفي 15 تموز/يوليه، شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي غارات جوية في البقاع أسفرت عن مقتل 12 شخصا وإصابة 12 آخرين، حسب وزارة الصحة العامة اللبنانية. وكانت تلك هي الغارات الأكثر فتكا منذ وقف الأعمال العدائية. وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي مسؤوليته عن الغارات، التي قال إنها استهدفت "مجمعات عسكرية تُستخدم لتدريب حزب الله على القتال المسلّح واستخدام الأسلحة [و] هي انتهاك واضح للتفاهمات السابقة بين إسرائيل ولبنان وتهديد مباشر لأمن إسرائيل". وشنّ جيش الدفاع الإسرائيلي غارات متكررة في جنوب لبنان، ذاكرا أنها تستهدف البنية التحتية والأسلحة والأهداف التابعة لحزب الله، بحسب ما ورد بالتفصيل في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2025/153).

15 - ولم يُحرَز أي تقدم فيما يتعلق بانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية عملا باتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إذ بقي جيش الدفاع الإسرائيلي موجودا في خمس نقاط وفي "منطقتين عازلتين" شمالي الخط الأزرق. وندّدت السلطات في لبنان مرارا بانتهاكات إسرائيل لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وبمناسبة عيد المقاومة والتحرير، الذي يوافق 25 أيار/مايو، أكّد رئيس مجلس الوزراء سلام مجددا التزام الحكومة بـ "اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لتحرير جميع الأراضي اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها"، مسلطا الضوء على "حق لبنان في الدفاع عن نفسه في حال حصول أي اعتداء". وفي 6 تموز/يوليه، شدد على أن "لا استقرار في البلاد من دون انسحاب إسرائيل الكامل من لبنان، واحترام سيادته، كذلك تقتضي السيادة أن يكون قرار الحرب والسلم بيد الدولة وحدها". وقد حث حزب الله الدولة اللبنانية مرارا وتكرارا على اتخاذ موقف أقوى بوجه الانتهاكات الإسرائيلية.

16 - واستمرت إسرائيل أيضا في احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة محاذية لها تقع شمال الخط الأزرق، منتهكة بذلك سيادة لبنان وأحكام القرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). وأدان لبنان مرارا وتكرارا الأنشطة الإسرائيلية في هاتين المنطقتين باعتبارها انتهاكات لسيادته وللقانون الدولي.

17 - ولم يُحرَز أي تقدم فيما يتعلق بقضية منطقة مزارع شبعا. ولم يصدر كذلك أي ردّ من الجمهورية العربية السورية أو من إسرائيل بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641، المرفق).

باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

18 - واصلت الحكومة اللبنانية جهودها من أجل بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، وذلك وفقا لما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004).

19 - وواصلت الحكومة تجنيد الجنود وتدريبهم لتعزيز وجود الجيش اللبناني في جنوب لبنان، وذلك تماشيا مع قرار مجلس الوزراء الصادر في شهر آذار/مارس. ونُشرت دفعة أولى مؤلّفة من 500 1 جندي كانوا قد بدأوا تدريبهم في كانون الثاني/يناير 2025 في إطار تنفيذ عمليات في جنوب لبنان. وهناك دفعة ثانية، تضم أيضا ما يقرب من 500 1 مجند، بلغت المراحل النهائية من التدريب المتقدّم. ومن المتوقّع أن تكمل دفعة ثالثة مؤلفة من 115 1 مجندا تدريبها الأساسي بحلول 18 أيلول/سبتمبر بعد أن كانت شرعت فيه في تموز/يوليه. ويجري حاليا التخطيط لتجنيد دفعة رابعة. وبحسب الجيش اللبناني، يبلغ عدد جنوده المنتشرين في جنوب لبنان حاليا حوالي 000 9 جندي.

20 - ووقعت عدة حوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتِل أو جُرِح فيها جنود من الجيش اللبناني أثناء أداء مهامهم. ففي حادث خطير وقع في 9 آب/أغسطس الجاري، وبحسب بيان لقيادة الجيش، "أثناء كشف وحدة من الجيش عن مخزن للأسلحة وعملها على تفكيك محتوياته في وادي زبقين - صور، وقع انفجار داخله، ما أدى في حصيلةٍ أولية إلى استشهاد 6 عسكريين وإصابة آخرين بجروح". ولا يزال التحقيق جاريا. وفي حادث آخر وقع في 28 آب/أغسطس قُتل عنصران من الجيش اللبناني وجُرح آخران "أثناء كشف عناصر من الجيش عن مسيّرة [إسرائيلية]".

21 - وفي 4 أيار/مايو، سلّمت حركة حماس الجيش شخصا مشتبها به متهما بتورطه في عملية إطلاق صواريخ على إسرائيل من الأراضي اللبنانية في 22 و 28 آذار/مارس. وذكر الجيش اللبناني أنه احتجز المشتبه به "بناء على توصية المجلس الأعلى للدفاع وقرار الحكومة اللبنانية في ما خص التحذير من استخدام الأراضي اللبنانية للقيام بأي أعمال تمس بالأمن القومي اللبناني".

22 - وأكّد المسؤولون اللبنانيون من جديد في عدة مناسبات استعدادهم لمنع التهريب بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ففي 29 نيسان/أبريل، أشار الرئيس عون إلى أن "الوضع على الحدود اللبنانية - السورية يلقى متابعة مستمرة والجيش موجود على هذه الحدود لمنع التهريب على أنواعه ولضبط حرية التنقل بين البلدين". وفي حديثه عن جهود الحكومة لمنع التهريب وإنهائه في البلد، ولا سيما عبر المطار، قال رئيس الوزراء سلام في 10 أيار/مايو: "نحن نحقق أداءً أفضل في مكافحة التهريب لأول مرة في تاريخ لبنان المعاصر". وخلال خطاب ألقاه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للبنان،

أشار رئيس الوزراء سلام في 2 تموز/يوليه إلى تشديد الإجراءات الأمنية في مطار بيروت والتعاون المتزايد مع الجمهورية العربية السورية لضبط الحدود وتسهيل عمليات عودة اللاجئين.

23 - وشجّع مجلس الأمن، في قراره 1680 (2006)، حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان بشأن ترسيم حدودهما المشتركة. ويظل هذا أمرا حاسما للتمكين من مراقبة الحدود وإدارتها على النحو السليم، بما في ذلك حركة الأشخاص واحتمال نقل الأسلحة. ويظل كذلك ترسيم حدود لبنان وتعليمها عنصرين أساسيين لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

24 - وبناءً على طلب من بنان، سلّم السفير الفرنسي في لبنان هيرفيه ماغرو في 8 أيار/مايو مجموعةً من الوثائق والخرائط التاريخية من الأرشيف الفرنسي الخاص بالحدود اللبنانية - السورية، إلى وزير الخارجية والمغتربين اللبناني يوسف رجّي. وبحسب منشور لوزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية على وسائل التواصل الاجتماعي، فالغاية من تزويد لبنان بهذه الوثائق والخرائط هي "مساعدته في عملية ترسيم حدوده البريّة مع الجمهورية العربية السورية". وفي مقابلة أجريت مع وزير الخارجية والمغتربين يوسف رجّي في 1 تموز/يوليه، شدد الوزير على ضرورة تشكيل لجنة تقنية مشتركة سورية - لبنانية للتعامل مع الملف المعقد للحدود وأكّد أن السلطات المؤقتة السورية أبدت استعدادها للتعاون في ترسيم الحدود. وفي خطاب الرئيس عون المذكور آنفا الذي ألقاه في 31 تموز/يوليه في وزارة الدفاع، ذكر الرئيس أن بعض النقاط التي ناقشها لبنان مع الولايات المتحدة ردا على مقترحات الأخيرة شملت "تحديد وترسيم وتثبيت الحدود البرية والبحرية مع الجمهورية العربية السورية بمساعدة كل من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية والفِرق المختصة في الأمم المتحدة، وحل مسألة النازحين السوريين، ومكافحة التهريب والمخدرات ودعم زراعات وصناعات بديلة".

25 - وفي أعقاب الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء سلام إلى الجمهورية العربية السورية في 14 نيسان/أبريل، التقى وزير الخارجية والمغتربين يوسف رجّي في 15 تموز/يوليه بنظيره السوري أسعد الشيباني، على هامش الاجتماع الوزاري الخامس للاتحاد الأوروبي مع دول الجوار الجنوبي في بروكسل. وعقب الاجتماع، أعلن رجّي أنه قد وُجّهت دعوة إلى الشيباني ليزور بيروت من أجل معالجة المسائل الثنائية العالقة بين البلدين. وفي 1 أيلول/سبتمبر، استقبل نائب رئيس الوزراء اللبناني طارق متري بوفد سوري ضم كبار المسؤولين والخبراء لبحث التعاون الثنائي بين البلدين. وتناول الاجتماع مسائل مثل المفقودين والمحتجزين ومراقبة الحدود ومنع التهريب وعودة اللاجئين السوريين. واتفق الجانبان على تشكيل لجنتين متخصصتين لصياغة اتفاقين بشأن التعاون القضائي وإدارة الحدود، وذلك قبل الزيارة الوزارية السورية المقرّرة إلى بيروت.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

26 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهو حكم رئيسي من أحكام القرار لم ينفذ تنفيذا تاما بعد. ويجسّد هذا الحكم ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

27 - وتملك تنظيمات عدة من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سلطة الحكومة، لكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسلحا في البلد. ولا يزال احتفاظ حزب الله وغيره من الجماعات بالأسلحة يشكّل تحديا خطيرا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها الكاملة وبسط سلطتها الوحيدة والحصرية على جميع أراضيها.

28 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب القادة اللبنانيون مرارا عن التزامهم بمعالجة مسألة احتفاظ الميليشيات الفلسطينية بالسلاح، وشرعوا في اتخاذ خطوات نحو تحقيق هذا الهدف. وفي 21 أيار/مايو، زار رئيس دولة فلسطين محمود عباس لبنان للمرة الأولى منذ عام 2017. وصدر بيان مشترك عقب لقائه بالرئيس عون أعلنا فيه: "يؤكد الجانبان التزامهما بمبدأ حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية وإنهاء أي مظاهر مخالفة لذلك. وأعربا عن إيمانهما بأن زمن السلاح الخارج عن سلطة الدولة اللبنانية قد انتهى، لا سيما أن الشعبين اللبناني والفلسطيني تحملا طيلة عقود طويلة، أثمانا باهظة وخسائر فادحة وتضحيات كبيرة". ويؤكد الجانب الفلسطيني التزامه بعدم استخدام الأراضي اللبنانية كمنطلق لأي عمليات عسكرية، واحترام سياسة لبنان المعلنة والمتمثلة في عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى والابتعاد عن الصراعات الإقليمية. وأكّد البيان كذلك "يتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة لبنانية فلسطينية لمتابعة أوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان". وقال رئيس الوزراء سلام في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي عقب اجتماعه مع الرئيس عباس في 22 أيار/مايو: "إن هذا السلاح لم يعد يساهم في تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني؛ بل الخطر أنه قد يتحول لسلاح فتنة فلسطينية - فلسطينية وسلاح فتنة فلسطينية لبنانية".

29 - وفي 23 أيار/مايو، عُقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة لمتابعة أوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان بحضور رئيس مجلس الوزراء سلام. واتفق المجتمعون على الشروع في عملية لتسليم الأسلحة، مصحوبة بخطوات عملية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. وفي 16 حزيران/يونيه ترأس الرئيس عون جلسةً لمجلس الوزراء تناول فيها مسألة السلاح الفلسطيني في لبنان فقال: "لم يصدر من جهتنا أي إعلان لأي موعد رسمي للبدء بتسليم السلاح أو تحديد لأي مكان سوف تبدأ منه هذه العملية. وأنا والقيادة الفلسطينية وكذلك السفير رامز دمشقية والأجهزة اللبنانية المعنية، على تواصل دائم مع الجهات الفلسطينية لترجمة هذه الالتزامات عمليا ودون إبطاء".

30 - وفي 21 آب/أغسطس، رحّب مكتب رئيس مجلس الوزراء سلام "بانطلاق عملية تسليم السلاح الفلسطيني التي بدأت اليوم في مخيم برج البراجنة في بيروت، حيث جرى تسليم دفعة أولى من السلاح ووضعها في عهدة الجيش اللبناني، على أن تُستكمل هذه العملية بتسليم دفعات أخرى في الأسابيع المقبلة من مخيم برج البراجنة وباقي المخيمات". وفي اليوم نفسه، أصدر متحدّث رسمي باسم حركة حماس بيانا باسم "الفصائل الفلسطينية في لبنان" وصف عملية التسليم بأنها "شأن تنظيمي داخلي يخص حركة فتح، ولا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بمسألة السلاح الفلسطيني في المخيمات".

31 - وفي 28 آب/أغسطس، ذكرت لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي أنّ "عملية تسلّم السلاح من داخل المخيمات الفلسطينية استُكمِلت اليوم جنوب نهر الليطاني، حيث جرى تسليم دفعات من السلاح الثقيل العائد إلى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في مخيمات الرشيدية والبص والبرج الشمالي، ووُضعت جميعها في عهدة الجيش اللبناني". وفي 29 آب/أغسطس، أعلن الجيش اللبناني أنه تلقى دفعة جديدة من الأسلحة من مخيمات برج البراجنة ومار الياس وشاتيلا في بيروت. وفي ذلك اليوم، أعلن رئيس الوزراء سلام أنه اتصل بالرئيس الفلسطيني محمود عباس "مثمّنا التقدم الذي تم إحرازه خلال اليومين الماضيين في ما يتعلق بتسليم السلاح الثقيل من المخيمات الفلسطينية إلى الجيش اللبناني. وقد أكّد لي الرئيس عباس أنه سيتم تسليم دفعات أخرى في الأسابيع المقبلة من باقي المخيمات على نحو ما سبق الاتفاق عليه".

32 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ذكرت إحدى الجماعات أنها قامت بنزع سلاحها طواعية. وفي 26 حزيران/يونيه، عقد الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط مؤتمرا صحفيا ذكر فيه ما يلي:

”طالبت الرئيس عون بأن يتسلّم الجيش السلاح [الذي بحوزة الحزب التقدمي الاشتراكي]. وأجرى [الرئيس عون] بدوره اتصالاته مع الأجهزة المختصة وانتهى التسليم منذ ثلاثة أسابيع أو أكثر“. وأضاف ”أنّ السلاح [أتى تدريجيا] بعد أحداث 7 أيار/مايو من العام 2008 خلال التوتر بين حزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي، والذي أدّى إلى ضحايا من الجانبين ... لكن السلاح [بعد ذلك] وُجِد“. وذكر أيضا أنه ”عمل على تجميع هذا السلاح مركزيا، وهو سلاح خفيف ومتوسط بالإضافة إلى بعض الرشاشات الثقيلة، وسُلّم إلى الدولة“.

33 - وفي تلك الأثناء، أعلن الوزير اللبناني السابق ورئيس حزب التوحيد العربي، وئام وهّاب، عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي في 15 تموز/يوليه عن إنشاء جماعةٍ مسلّحة جديدة باسم ”جيش التوحيد“. كما ناشد ”المقاومة اللبنانية الوقوف إلى جانب الدروز الذين يتعرّضون للإبادة [في السويداء، الجمهورية العربية السورية]. نطالبكم رسميا بالوقوف ومدّ الناس بالسلاح والخبرات“.

34 - وقد ردّد حزب الله أكثر من مرة أن أيّ حوار بشأن سلاحه مشروط بوضع ”استراتيجية دفاعية وطنية“ وبتنفيذ إسرائيل التزاماتها بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية. وذكر الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، في خطاب ألقاه في 28 حزيران/يونيه، أن حزب الله قد نفذ التزاماته بموجب وقف الأعمال العدائية بالكامل. وتساءل: ”[يقولون لنا سلّموا السلاح!] هل هناك أحد عنده عقل ويُفكّر بشكل صحيح؟ نحن في قلب معركة، ولم يخطُ الإسرائيلي خطوات ولم يُطبّق الاتفاق؟“. وعدد نائب رئيس المجلس السياسي لحزب الله، محمود قماطي، في بيان أصدره في 29 حزيران/يونيه، الشروط التي ينبغي تناولها، وهي استمرار الوجود الإسرائيلي في النقاط الخمس وما يسمى ”المنطقتين العازلتين“؛ وتحرير الأسرى اللبنانيين؛ ووقف استباحة إسرائيل للسيادة اللبنانية؛ وبدء عملية إعادة الإعمار.

35 - وفي 6 تموز/يوليه، صرّح السيد قاسم، أنه ”عندما تتحقق مفردات الاتفاق ...، نحن مستعدون للانتقال إلى المرحلة الثانية، مستعدون لنناقش الأمن الوطني والاستراتيجية الدفاعية .... إننا مستعدّون للخيارين: مستعدّون للسلم ... كما أننا مستعدّون للمواجهة والدفاع“. وفي خطاب ألقاه السيد قاسم في 18 تموز/يوليه، قال: ”نشعر بأننا أمام ... تهديد وجودي للمقاومة؛ تأكّدوا أنه بعد أن نُزيل هذا الخطر ... نحن حاضرون أن نناقش ... الاستراتيجية الدفاعية ... لا يوجد لدينا استسلام ولن تستلم [إسرائيل] السلاح منّا“. وفي خطاب ألقاه في 30 تموز/يوليه، قال السيد قاسم: ”لن نسلّم لإسرائيل ... وكل من يطالب اليوم بتسليم السلاح ... يطالب عمليا بتسليمه لإسرائيل“. وبعد أن طلب مجلس الوزراء من الجيش اللبناني وضع خطة تنفيذ بحلول 31 آب/أغسطس لضمان حصر السلاح، قال السيد قاسم إن ”مذكرة براك إلى الحكومة اللبنانية تتضمن بندا [يتضمن] تجريد ... [لبنان من] قدرته العسكرية ... ضمن 45 يوما .... أي جدول زمني يُعرض لينفّذ تحت سقف العدوان الإسرائيلي، لا يمكن أن نوافق عليه. المقاومة ... أمر ... يُناقَش بالتوافق. تعالوا نناقش استراتيجية أمن وطني، واستراتيجية دفاعية“.

36 - وقال السيد قاسم في خطاب بثّه التلفزيون في 15 آب/أغسطس ”تتحمل الحكومة اللبنانية كامل المسؤولية لأي فتنة ... ولتخليها عن واجبها في الدفاع عن أرض لبنان“، محذرا ”إما أن يبقى لبنان ونبقى معا، وإما على الدنيا السلام وأنتم تتحملون المسؤولية“. وفي منشور له على مواقع التواصل الاجتماعي في 18 آب/أغسطس، قال رئيس مجلس الوزراء سلام إن ”كلام ... نعيم قاسم يحمل تهديدا مُبطنا بالحرب الأهلية، ولا يوجد أحد في لبنان اليوم يريد الحرب الأهلية، والتهديد والتلويح بها مرفوض تماما“.

37 - وفي 17 آب/أغسطس، صرّح السيد بري في مقابلة عبر التلفزيون أن "لا خوف من حرب أهلية أو أي تهديد للسلم الداخلي". ولكنه أشار أيضا إلى أنه "لا يمكن تطبيق أي قرار يتعلق بترسانة حزب الله طالما أن إسرائيل ترفض تنفيذ التزاماتها". وفي خطاب آخر في 31 آب/أغسطس، قال السيد بري: "... نعود ونؤكد أننا منفتحون لمناقشة مصير هذا السلاح الذي هو عزنا وشرفنا كلبنان، في إطار حوار هادئ توافقي تحت سقف الدستور وخطاب القسم والبيان الوزاري والقوانين والمواثيق الدولية بما يفضي إلى صياغة استراتيجية للأمن الوطني تحمي لبنان وتحرر أرضه وتصون حدوده المعترف بها دوليا".

38 - وقال السيد قاسم في خطاب ألقاه في 10 أيلول/سبتمبر: "لا تطعنوا المقاومة في ظهرها. إذا لم تدعموها فلا تقفوا إلى جانب إسرائيل حتى تأخذ ما تريد من المقاومة بدعم منكم. اخرجوا من قصة حصرية السلاح".

39 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 29 أيار/مايو موجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2025/337)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة "ظلت إسرائيل، منذ رسالتي السابقة المؤرخة 20 شباط/فبراير 2025، تُقدّم إلى الآلية الدولية المعنية بالرصد والتنفيذ تقاريرَ تتضمّن تفاصيل عما يقرب من 250 من الانتهاكات الأخرى التي ارتكبها حزب الله في خرقٍ لقراريْ مجلس الأمن 1701 (2006) و 1559 (2004) وفي تعارضٍ مع تفاهمات وقف إطلاق النار". وأضاف قائلا: "تشير جميع هذه الانتهاكات إلى أنّ منظمة حزب الله الإرهابية، المدعومة من إيران، مستمرة في أنشطتها العسكرية جنوب نهر الليطاني وشماله، على حد سواء" و "هي تؤكّد الهدف الاستراتيجي المتوخى من إيران وحزب الله، والمتمثل في إعادة تسليح حزب الله وترسيخ وجوده العسكري في جميع أنحاء لبنان". وحثّ مجلس الأمن أيضا على "أن يتّخذ التدابير التي تردع إيران عن الاستمرار في نقل الأسلحة والدعم المالي إلى حزب الله، وتُحمّلها المسؤولية عن أعمالها المزعزعة للاستقرار". وفي رسالة مؤرّخة 21 نيسان/أبريل موجّهة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2025/242)، رد الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة "على الرسالة المؤرّخة 20 شباط/فبراير الموجهة من ممثل النظام الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة (S/2025/107). وتشير الرسالة بشكل لا أساس له وغير مبرر إلى إيران، زاعمةً زورا نقل أسلحة وأموال إلى حزب الله. وترفض جمهورية إيران الإسلامية، مرةً أخرى، هذا الاتهام الباطل جملةً وتفصيلا".

40 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 25 حزيران/يونيه موجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيسة مجلس الأمن (S/2025/416)، ندّد الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة بـ "الخروقات الصارخة والمستمرّة لقراري مجلس الأمن 1701 (2006) و 1559 (2004)"، التي قال إنها "تعكس استراتيجيةً متعمدة من قبل إيران وحزب الله لإعادة تسليح وإعادة بناء القدرات العسكرية لحزب الله في جميع أنحاء لبنان"، بما في ذلك "إعادة بناء وترميم البنية التحتية العسكرية وإعادة تخصيص المرافق القائمة"، و "تخزين وتكديس الأسلحة"، و "جمع المعلومات الاستخبارية"، و "محاولات لإعادة تنشيط طرق التهريب على طول الحدود اللبنانية السورية"، و "الجهود المتضافرة لاستعادة قدراته العسكرية من خلال تحويل الأموال".

ثالثا - ملاحظات

41 - أرحّب بالالتزام الذي أعرب عنه القادة اللبنانيون والخطوات التي اتخذوها على أرفع المستويات للمضي قدما في نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وقرارا مجلس الوزراء الصادران في 5 و 7 آب/أغسطس بتكليف الجيش اللبناني بإعداد خطة التنفيذ التي قدّمت في 5 أيلول/سبتمبر، يعبّران عن رؤية لبنان تجاه حصرية السلاح بيد الدولة والتزامه بها. وسيكون استمرار الحوار الشامل وبناء التوافق في الآراء ضروريين لترجمة رؤية لبنان إلى أفعال، وهو ما سيمثّل تقدما كبيرا نحو التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004). وإنني أعرب عن خالص دعمي للجيش اللبناني في هذه الجهود، وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى دعم هذا الهدف.

42 - وأرحّب بالالتزام المشترك بين الرئيس عون والرئيس عبّاس بحصر السلاح بيد الدولة اللبنانية. ويشهد على هذا الالتزام البدء بتسليم الأسلحة والذخائر من المخيمات الفلسطينية في جميع أنحاء لبنان. وأشجّع الجهات الفاعلة المعنية على دعم الحكومة اللبنانية في سعيها للحفاظ على الزخم نحو تحقيق هذا الهدف.

43 - بيد أن استمرار وجود جيش الدفاع الإسرائيلي شمال الخط الأزرق واستخدامه المستمرّ للقوة، لا يهدّدان الاستقرار على طول الخط الأزرق فحسب، بل يقوّضان أيضا ما تبذله السلطات اللبنانية من جهود لبسط سلطة الدولة، بما فيها تلك التي تهدف إلى حصر السلاح بيد الدولة. وأحثّ إسرائيل على الانسحاب إلى جنوب الخط الأزرق. والتدابير المتبادلة ضرورية لضمان إحراز التقدّم نحو التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004)، وأشجّع الطرفين على إبداء نفس القدر من الالتزام باتخاذ إجراءات تعزّز الثقة وتدعم السيادة وتنهض بالاستقرار الإقليمي.

44 - وتشير دعوات شرائح من الشعب اللبناني إلى التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) ورفض حيازة السلاح خارج نطاق سلطة الدولة، وتأكيد مجموعات أخرى ضرورة وجود مقاومة مسلّحة، إلى أن مسألة احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح لا تزال مسألةً بالغة الحساسية. وأواصل تشجيع الجهات الفاعلة اللبنانية المعنية على المضي في المناقشات السياسية لمعالجة المسائل العالقة.

45 - ولا يزال الاحتفاظ بالسلاح خارج سلطة الدولة يمثّل تحدّيا للسيادة اللبنانية. فهو دليل على عدم تقيّد حزب الله بنزع سلاحه، ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يُتوخى تعزيزها عبر تنفيذ القرار 1559 (2004). وأكرّر تأكيد دعوتي جميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، انسجاما مع متطلبات اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ويجب أن تصون الأطراف كافّة هذا الاتفاق وأن تنفّذه من أجل تجنّب شبح تجدّد المواجهة فيما بين المواطنين اللبنانيين وتقوية مؤسسات الدولة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تسهم في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية. وينبغي لبلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجّع على نزع سلاحه وعلى تحوله إلى حزب سياسي مدني صرف، وفقا لأحكام اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004)، وبما يخدم مصلحة لبنان على الوجه الأفضل ويسهم في تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

46 - ويضطلع الجيش اللبناني بدور محوري لا تنفك أهميته تزداد في تأكيد سلطة الدولة وبسطها. وسيكون استمرار الدعم السياسي لهذه القوة الوطنية أمرا حيويا مستقبلا. ولضمان تزويد الجيش اللبناني بما يكفي من الموارد والقدرة التشغيلية، أحثّ على دعمه ودعم جميع المؤسسات الأمنية اللبنانية الأخرى. ويجب ألا يقتصر بسط سلطة الدولة على قطاع الأمن فحسب، بل يجب أن يشمل أيضا الأبعاد الأوسع المتعلقة بالحوكمة والمؤسسات والشؤون الاجتماعية والاقتصادية.

47 - وأدين بشدّة جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، ومنها الغارات الجوية في لبنان والغارات الجوية المزعومة في الجمهورية العربية السورية. وأجدّد دعواتي العاجلة لإسرائيل أن تتقيّد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها الجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المحاذية لها شمال الخط الأزرق. وأحثّ إسرائيل أيضا على الكفّ فورا عن طلعاتها الجوية في المجال الجوي اللبناني، التي تنتهك سيادة لبنان. وأحث أيضا الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على الرد بشأن مسألة التحديد المؤقت لمزارع شبعا الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641، المرفق).

48 - وأرحّب بعزم لبنان على ترسيم حدوده مع الجمهورية العربية السورية وتعليمها وبجهوده لمنع التهريب. وإعادة تأكيد الأهمية الاستراتيجية لتعليم الحدود هي مسألة مهمة وأشجع على اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذا الهدف. وأرحّب بالجهود التي بُذلت مؤخرا لمعالجة المسائل الأخرى العالقة بين البلدين وأشجع على متابعتها.

49 - ومن الأهمية بمكان أن تتلقى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تمويلا كافيا ومضمونا لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين من الحماية. ولا يزال من منتهى الأهمية الدور الحيوي الذي تضلع به الوكالة في الحفاظ على الاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

50 - وأعوّل على استمرار الحكومة اللبنانية في التزامها بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة أن تتقيّد تقيّدا تامّا بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستواصل الأمم المتّحدة بذل مساعيها من أجل التنفيذ التام لتلك القرارات وسائر القرارات المتعلّقة بلبنان.